OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

15740-A

Distr.
LIMITED

ID/WG.462/5
7 August 1986
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المشاورة الثالثة حول صناعة الآلات الزراعية
بلغراد ، يوغوسلافيا ،
٢٩ أيلول/سبتمبر - ٣ تشرين الأول/
أكتوبر ١٩٨٦

ورقة المناقشة الأولى

آفاق التعاون الأقاليمي في صناعة الآلات الزراعية، مع التشديد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*

أعدتها أمانة اليونيدو

ID/WG.462/5
Issue paper I. Perspectives of interregional co-operation in the agricultural machinery industry, with emphasis on small- and medium-scale enterprises.

* هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي .

V.86-59070

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة وخلفية	١ - ١٣	٣
ثانيا - نهج جديد للوفاء باحتياجات البلدان النامية ..	١٤ - ٣٠	٥
ثالثا - مسائل للمناقشة	٣١	١٠

أولا - مقدمة وخلفية

١ - نتيجة للكساد الاقتصادي العالمي ، تعاني صناعة الآلات الزراعية من انخفاض حاد في الطلب العالمي ، وخاصة في الجرارات والحصادات المشتركة ، وكذلك في معظم أنواع المعدات التي تجرها الجرارات . ويصدق هذا على غالبية البلدان النامية ؛ ولذلك لم تكن أسواقها ذلك المصدر الوفير للطلب الجديد ، الذي كان يعول عليه المنتجون في البلدان النامية .

٢ - وقد نجمت عن تقلص حجم السوق منافسة حادة جدا وتدهور في حالة المصنعين . وتعين على القدرات الانتاجية العالمية أن تراعي انخفاض الطلب ؛ غير أن العرض المتوفر لا يزال يفيض بنحو ٢٠ في المائة عن الطلب الفعلي الحالي .

٣ - وقد دفعت هذه الصعوبات كبار المصنعين الى وضع استراتيجيات جديدة . فأخذت الشركات التي تتميز بأعلى مستوى من التنظيم على الصعيد العالمي تدخل في اتفاقات تقنية واقتصادية وتجارية فيما بينها بنحو عنها استبعاد المستجدين من السوق . وكما تدل مؤشرات مثل تركز المصانع ، تفضل الشركات عبر الوطنية الحفاظ على قبضتها على مجالات تكون لها فيها خبرة وقدم راسخة (مثل المعدات الكبيرة المدارة بالمحركات) بدلا عن التنوع أو البحث عن فتوحات في أسواق تعتبرها محدودة .

٤ - وعلى الرغم من أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة لها قدرات انتاجية غير مستغلة يمكن حشدها من أجل الدخول في مشاريع مشتركة أو عقود منح تراخيص ، فانها تتردد في نقل ما لها من خبرة في مجال تصميم المنتجات وصنعها ، وذلك، بصفة رئيسية ، بسبب افتقارها الى الخبرة في البلدان النامية والى المعلومات اللازمة لتمكينها من الدخول في هذه الاتفاقات بروح من الثقة .

٥ - ويتوقف مستقبل صناعة الآلات الزراعية في العالم على التطور الكمي والنوعي لأسواقها ، لا سيما على ما تعتمده البلدان من نماذج الميكنة الزراعية . وترتبط النماذج المعتمدة ارتباطا وثيقا بالسياسات الزراعية والتصنيعية وأساليب التصنيع في هذه البلدان . وقد كان النموذج السائد حتى الآن هو الميكنة الثقيلة ، باستخدام الجرارات المركب معها الآلات ، وهو النموذج الذي اتبع على نطاق واسع في البلدان النامية ، دون اعتبار كاف ، في حالات كثيرة ، للظروف المحلية .

٦ - وفي هذا السياق ، وعلى نحو ما وضح في مشاورات واجتماعات سابقة حول صناعة الآلات الزراعية ، يتعين النظر في الآلات والمعدات الزراعية بأوسع مفهوم ، بشمل نطاقا واسعا من المنتجات بدءا من العدد اليدوية ، والمعدات التي تجرها الحيوانات ، والآلات التي تشغل يدويا ، ومعدات الري ، وآلات وقاية المحاصيل ؛ الى الآلات والمعدات المدارة بالمحركات ، مثل الجرارات ، والمحاريث الآلية والمحركات والمجموعات المركبة ، وكذلك

الآلات والمعدات المتخصصة في غرض واحد . ويشمل ذلك أيضا المعدات اللازمة لتخزين المواد الخام الزراعية ونقلها وتجهيزها تجهيزا أوليا .(١)

٧ - ويصطدم نموذج الميكنة الزراعية الثقيلة بعدة عقبات في غالبية البلدان النامية : عقبات هيكلية (حجم المزارع) وبيئية (أنواع التربة الهشة السائدة في المناطق المدارية) ومالية (وفاء المزارعين بالتزاماتهم) ، وما الى ذلك . وتوجب هذه العقبات استحداث سياسات أخرى موجهة نحو الاكتفاء الذاتي الغذائي ، مثل تكثيف الانتاج الزراعي . وينبغي ، في هذه الحالة تنفيذ الميكنة الزراعية استنادا الى طلع انتاجية منوعة مصممة للمزارع الصغيرة اللامركزية القليلة التخصص ، والى وفرة اليد العاملة ، ومراعاة الموارد المالية المحدودة . ولا تلائم المنتجات التي تعرضها البلدان الصناعية ولا أنواع المنتجات التي تسوقها المؤسسات عبر الوطنية الوفاء بهذه الاحتياجات . وفضلا عن ذلك ، كثيرا ما تثير المعدات المستوردة صعوبات كثيرة للبلدان النامية . ويتعين ، في أحيان كثيرة ، تعديل المعدات والآلات المصممة في البلدان المتقدمة النمو والمصنوعة فيها أو اعادة تصميمها كلية لضمان امكانية التعويل عليها من الناحية الميكانيكية وملاءمتها للظروف المحلية ، وهي عملية ثبتت كلفتها المرتفعة وعدم جدواها .

٨ - وعلاوة على المشاكل الهيكلية والبيئية والمالية وغيرها التي يجابهها النموذج المعتمد على استخدام الجرارات الثقيلة فان هذا النموذج لم يتمكن من زيادة الانتاج الزراعي على نحو كاف في البلدان النامية . فقد كان المعدل السنوي لنمو الانتاج الزراعي في البلدان النامية ٣ في المائة فقط في العقود الماضية ، ونظرا للنمو السكاني السريع في تلك الفترة ، كان نمو الانتاج للفرد ٣ر٠ في المائة فقط في السنة . ويحجب هذا المتوسط اختلافات كبيرة ، فقد كان معدل نمو الانتاج للفرد ١ر٤ في المائة في جنوبي - غربي آسيا ، و ٦ر٠ في المائة في أمريكا اللاتينية ، و -١ر١ في المائة في افريقيا .(٢)

٩ - وقد قدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أنه للتمكن ، بحلول سنة ٢٠٠٠، من مجابهة التحدي الثلاثي الذي يشكله الجوع وزيادة السكان ، والتخلف الانمائي ، يتعين أن يزيد الانتاج الزراعي في البلدان النامية بمتوسط قدره ٣ر٩ في المائة في السنة ، بدلا عن الـ ٢ر٦ في المائة التي كانت له خلال العقد الأخير .

---

(١) أنظر : "صناعة الآلات الزراعية في الثمانينات : العوامل المساعدة على التعاون الدولي" (ID/WG.400/1) .

(٢) أنظر: World Bank, Toward Sustained Development, A Joint Programme for Sub-Saharan Africa, 1984 . البنك الدولي: "نحو تنمية متواصلة ، برنامج مشترك لافريقيا جنوب الصحراء ، ١٩٨٤ .

١٠ - وصنع الآلات الزراعية فرع من الصناعة يمكن أن يسهم اسهاما كبيرا في زيادة الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي على حد السواء في البلدان النامية. غير أن النصيب الحالي للبلدان النامية من اجمالي الانتاج العالمي لجميع أنواع المعدات الزراعية يقدر بنحو ٦ في المائة فقط .

١١ - وفي افريقيا حاليا ، يغي الانتاج المحلي للآلات الزراعية بـ ٥ في المائة فقط من اجمالي الطلب الظاهري الذي تبلغ قيمته زهاء ١ر٥ مليار دولار في السنة ؛ ونتيجة لذلك تسيطر الواردات على السوق . ونظرا الى القيود الناجمة عن ميزان المدفوعات والواقعة على واردات السلع الانتاجية في كثير من البلدان النامية ، فمن الواضح أن من صالحها أن تغي بأكبر قدر ممكن من طلبها عن طريق الانتاج المحلي بدلا عن الاستيراد. وستكون تنمية صناعة الآلات الزراعية أيضا مدخلا الى صناعة السلع الانتاجية ، في حين تغي باحتياجات المزراعين ذات الأولوية وتساعد على زيادة انتاج الأغذية .

١٢ - ومن ثم فمن الواضح أن هناك حاجة الى تعزيز القدرات المحلية على انتاج الآلات والمعدات الزراعية الملائمة للأساليب الزراعية المحلية وصيانتها . وسيتطلب تحقيق هذا الهدف الأخذ بتكنولوجيات ملائمة ، تستخدم الموارد والقوى العاملة المحلية . وينبغي أن يكون تصور تنمية صناعة الآلات الزراعية في افريقيا بحيث يزيد كلا من كميات المنتجات المصنوعة وأنواعها ، وكذلك يزيد القيمة المضافة .

١٣ - وستلزم استثمارات كبيرة لتحقيق هذه الأهداف . ولا شك أن تكاليف هذه الاستثمارات تتجاوز القدرات المالية الحالية للبلدان الافريقية ، وستتطلب مساعدات خارجية في التمويل ، ونقل التكنولوجيا ، والبحث والتطوير ، والتدريب . ولا يمكن تحقيق المساعدة الا بواسطة التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وفيما بين البلدان النامية نفسها .

ثانيا - نهج جديد للوفاء باحتياجات البلدان النامية

١٤ - مراعاة للحاجة الى تكنولوجيات ملائمة/وسيطة للوفاء بمختلف احتياجات البلدان النامية ، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحديد مصادر بديلة للامداد بالآلات والمعدات الزراعية والمساعدة في تنمية القدرات الانتاجية المحلية . ويمكن أيضا لزيادة التجارة والتعاون مع بلدان نامية أخرى أن توسع الأسواق التي تزودها البلدان المنتجة ، وهذا أساسي لتحقيق وفورات الحجم في الانتاج . وسيكون ذا نفع متبادل لجميع الأطراف المعنية.

١٥ - ويلزم عند النظر في الخبرة الانمائية لآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في ميدان الآلات الزراعية ، مقارنة بخبرة افريقيا في هذا المجال ، أن تدرس الامكانات

الصناعية والقدرات التقنية في كل منطقة ، وتحديد أوجه التكامل الصناعي بين المناطق بهدف اقتراح آليات عملية لتسهيل التعاون الأقاليمي .(٣)

١٦ - ويكون احتمال النجاح في المشاريع المشتركة لانتاج الآلات الزراعية أكبر ، على الأرجح ، عندما تتم تلك المشاريع بين بلدان لها نفس الظروف الزراعية - البيئية . وبمضي السنوات ، اكتسب كل بلد من البلدان النامية بعض مواطن القوة . ليس فقط في استيراد التكنولوجيات واستيعابها ، بل أيضا في تطوير تكنولوجيات ومنتجات صناعية ملائمة أو بناء مؤسسات للبحث والتطوير . وسيكون من المفيد جدا تقييم مواطن القوة هذه واستقصاء امكانات التعاون لتعزيزها من أجل المنفعة المتبادلة للبلدان المعنية .

١٧ - وقد أحرز كثير من البلدان النامية الأكثر تقدما ، مثل الأرجنتين والبرازيل وتايلند وتركيا والجزائر وزمبابوي وماليزيا والمكسيك والهند ويوغوسلافيا ، تقدما في انتاج وتجميع أنواع معينة من العدد اليدوية الزراعية (مثل المعزقة والمعول والمحرفة وما اليها) والأدوات التي تجرها الحيوانات والجرارات (مثل المحراث والبزّارة وحفارة التسميد وما اليها) والجرّاثات الآلية والجرارات والحاصدات المشتركة ، وغيرها من الآلات والمعدات الملائمة لاحتياجات البلدان النامية . ويرجع ذلك الى وضع حكومات هذه البلدان سياسات ترمي عمدا الى التنمية الزراعية والميكنة الزراعية وتنفيذها تلك السياسات .

١٨ - لكن حتى الآن ما زال التعاون الأقاليمي فيما بين البلدان النامية محدودا بعض الشيء ، ولا سيما مع البلدان الافريقية ، بسبب اتجاهها القوي نحو الأسواق المجاورة ، دون الاقليمية والاقليمية ، والافتقار الى التمويل اللازم لضمانات التجارة وللاستثمارات الممكنة في الخارج .

١٩ - يضاف الى ذلك أن التعاون القائم الآن فيما بين البلدان النامية يقتصر ، في معظمه ، على التجارة دون الانتاج ، وان لأكثره طابع التعاون الداخلي الاقليمي . ففي عام ١٩٨٠ ، بلغت صادرات ١٣ بلدا ناميا من الآلات الزراعية نحو ١٦٣ مليون دولار (بأسعار ١٩٧٥ الثابتة) . وبلغت حصة أمريكا اللاتينية من هذه الصادرات ٨٨ في المائة ، ضمنها نسبة ٨٥ في المائة كانت من البرازيل وحدها ، تليها الأرجنتين والمكسيك وكولومبيا والسلفادور . وبلغ نصيب آسيا نحو ١١ في المائة ، وفي طليعتها سنغافورة التي صدرت تقريبا ثلث صادرات البلدان النامية الآسيوية من الآلات الزراعية . أما نسبة صادرات افريقيا فكانت أقل من ١ في المائة من المجموع . ويوجه زهاء ٨٠ في

---

(٣) أنظر "تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بانشاء مؤسسات انتاجية متعددة الجنسيات في البلدان النامية ، ٢٥ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥" (UNIDO/PC.133) .

المائة من صادرات البلدان النامية من الآلات الزراعية الى البلدان النامية الأخرى، ومعظم عمليات التصدير من نوع التجارة داخل الأقاليم .(٤)

٢٠ - يظهر مما تقدم أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب كان حتى الآن أكثر فعالية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي منه على الصعيد الأقاليمي . وثمة عدد من العوامل، ضمنها القرب الجغرافي وبعض التقاليد المشتركة والروابط الثقافية ، تميل الى تفسير حالة التعاون الحاضرة .

٢١ - ويتوقع للتجارة داخل الأقاليم أن تكون هي مجال النمو الرئيسي في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي . ولكن يتوقع أيضا للمنتجين في هاتين المنطقتين أن يعززوا اقتحامهم لأسواق الشرق الأوسط وافريقيا المدارية ، التي أمدها الجنوب في عام ١٩٧٩ بأقل من ٦ في المائة من اجمالي الواردات من السلع الانتاجية ، وضمنها الآلات الزراعية . وقد بدأ بعض البلدان ، كالبرازيل والهند ، بامداد سائر المناطق النامية ، وأرسل نحو ٣٠ في المائة من صادرات الهند الى البلدان النامية .

٢٢ - فينبغي استعراض الخبرة المكتسبة في التجارة داخل الأقاليم والتجارة الأقاليمية، وتوسيع التعاون ، استنادا الى مراعاة المزايا التي ستكتسب من تبادل التكنولوجيات والخبرات الملائمة في تصميم المنتجات وصنعها واستخدامها واصلاحها وصيانتها ، وفي البحث والتطوير في ميدان الآلات والأدوات الزراعية .

٢٣ - وقد أثبتت دراسة استقصائية أجريت نيابة عن اليونيدو على مستخدمي وتجار ومنتجي الآلات الزراعية في بلدان افريقية مختلفة ، أن المنتجات المصنوعة في بلدان تتشابه فيها ظروف المناخ والتربة (مثلا : آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) يمكن تطويعها على نحو نافع لتستخدم في الظروف الافريقية . ولوحظ أيضا أن التكنولوجيا الصناعية المنقولة من سائر البلدان النامية أنسب لبيئة الانتاج المحلية في هذه البلدان ، وخصوصا افريقيا .(٥)

٢٤ - وأظهرت الدراسة الاستقصائية أيضا أن من الأمور التي تعتبر مربحة في البلدان الافريقية النهوض بالمنشآت القائمة واقامة الوحدات المتوسطة الحجم لانتاج الأدوات التي تجرها الحيوانات والآلات التي تشغل باليد ، باستخدام التكنولوجيا الوسيطة والانتاج في دفعات صغيرة عوضا عن انشاء الوحدات الكبيرة ، بسبب ضيق الأسواق الحالي .

---

(٤) انظر "A survey of Latin American agricultural machinery industry" (دراسة استقصائية لصناعة الآلات الزراعية في أمريكا اللاتينية) (UNIDO/IS.407) ، ١٩٨٣٠.

(٥) انظر "Perspectives of South-South co-operation in the agricultural machinery industry" (آفاق التعاون بين بلدان الجنوب في صناعة الآلات الزراعية) (ID/WG.462/9) .

٢٥ - وبامكان أرباب الصناعة الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية الأكثر تقدما وفي البلدان الصناعية أداء دور هام في برامج التعاون على تنمية صناعة الآلات الزراعية الموجهة نحو بلوغ الهدف طويل الأجل المتمثل في الاعتماد على الذات في هذا القطاع . والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية ، لكونها قادرة على تطويع انتاجها مع الطلب وعلى صنع أنواع كثيرة من المنتجات ، تملك المرونة اللازمة لنقل العديد من الأفكار الابتكارية المطلوبة لتلبية الاحتياجات المتنوعة عند البلدان النامية ، باستخدام أشكال جديدة من التعاون الصناعي .

٢٦ - هناك اذن مجال وامكان لتوسيع التعاون الاقتصادي والتقني على أساس العلاقات القائمة بين بلدان الجنوب ، مع التأكيد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ومن الأمثلة على ذلك أن هناك بلدانا نامية أكثر تقدما وبلدانا متقدمة النمو أنشىء فيها قطاع فعال للصناعات الصغيرة يمكن أن يكون فيه فائدة عظيمة للبلدان الافريقية . والصناعات الصغيرة تتجه الى تحقيق نمو وتنمية في المجال الصناعي في البلدان بستندان الى قاعدة أوسع . وهي تميل أيضا ، في بعض الحالات ، الى تحقيق قيمة مضافة صناعية أعلى مما تحققه الصناعات الكبيرة ، وتميل ، فوق ذلك ، الى أن تستخدم في المقام الأول ، في الانتاج ، المواد الأولية المحلية . ثم ان أثرها قوي في توليد العمالة ، وخصوصا في المناطق الريفية .

٢٧ - لهذه الأسباب ولغيرها ، ينبغي النظر بعناية في التعاون بين افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي ، شريطة أن يكون بالامكان التقليل من القيود والصعوبات التي يواجهها هذا التعاون ، ان لم يكن ازالتها تماما . والقيود الرئيسية التي تعيق ، بالتحديد ، التعاون الأقاليمي على تنمية صناعة الآلات الزراعية في البلدان النامية ، وخصوصا في افريقيا ، هي ، الى جانب نقص الهياكل الأساسية والقدرة التكنولوجية والقوة العاملة المدربة ، الافتقار الى رأس المال اللازم للاستثمارات المطلوبة ، وصغر الأسواق وتشتتها الواسع ، وعدم كفاية تبادل المعلومات .(٦) وبالامكان حل هذه المشاكل عن طريق التعاون بين المنتجين على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية . أما مشكلة الأسواق المحلية الصغيرة فيمكن التغلب عليها على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي بتجميع الأسواق وترشيد الانتاج داخل المناطق والمناطق الفرعية .

٢٨ - وفيما يتعلق بنقص العملات الأجنبية اللازمة لاقتناء التكنولوجيا والمعدات والخدمات التقنية وسائر المدخلات التي يجب استيرادها ، ينبغي أيضا أن تنظر البلدان النامية

---

(٦) أنظر " استراتيجيات للتنمية الزراعية المتكاملة مع انتاج أصحاب المصانع المحلية الصغيرة والمتوسطة لأجهزة الري وغيرها من المعدات الزراعية " ، (ID/WG.462/6) .

في ايجاد امكانات جديدة للمبادلة ، التي وصلت الآن الى نحو ٣٠ في المائة من اجمالي التجارة العالمية .[٧] لتكون وسيلة لتمويل الاستيراد .

٢٩ - وتوخيا لتعزيز التعاون الاقليمي والأقاليمي ، ينبغي لحكومات البلدان النامية أن تحدد وتعتمد وتنفذ سياسات واستراتيجيات صناعية تسهل تكامل الأسواق وتقدم الموارد اللازمة لتعزيز قطاع الآلات الزراعية ، مثل المال والقوى العاملة والتكنولوجيا . وثمة حاجة الى دعم صناعي فعّال يشمل ، فيما يشمل ، الصياغة الواضحة الدقيقة لسياسات الميكنة الزراعية وخططها وبرامجها ، والاعلام والتدريب الصناعيين ، وتشجيع الصناعة والتجارة ، بغية اقامة اطار للتعاون الصناعي يتوافق والأهداف الانمائية الوطنية .

٣٠ - ويمثل عقد التنمية الصناعية لافريقيا اطارا ايجابيا للتعاون . والتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، في خطة عمل لاغوس ، يقوم على اسناد الدور الرئيسي للصناعة ، وفي ذلك تأكيد جديد لتصميمهم على تغيير بنية افريقيا الاقتصادية . وأعلى الأولويات في هذه العملية معطاة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ، بتأمين الظروف المادية وظروف السياسة الاقتصادية اللازمة لاستخدام كل الأراضي الصالحة للزراعة. أما الأولوية الثانية فتتناول التشجيع على التكامل الاقتصادي التدريجي على الصعيد الاقليمي ، وتنسيق سياسات التنمية في البلدان المختلفة المجمّعة جغرافيا ، لا لتسهيل ايجاد الأسواق التفضيلية دون الاقليمية فحسب ، بل كذلك لتنسيق السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان الافريقية في التفاوض مع الشركاء الاقتصاديين غير الافريقيين . وغرض خطة عمل لاغوس هو تنمية الأنشطة الصناعية على الصعيد دون الاقليمي . وينبغي تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق ايجاد روابط فعالة بين الصناعة والزراعة ، بتوفير الهياكل الأساسية للآلات والمعدات الزراعية بمعناها الواسع ، أي الري وتجهيز الأغذية والتخزين والمعدات الأخرى المرتبطة بها .[٨] وقد وضعت بالفعل برامج التخصص القطري في انتاج المدخلات الزراعية ، والمفترض في هذه البرامج الخاصة بداخل الأقاليم أن تسهل التعاون مع الشركاء الافريقيين من خلال الافادة من الأسواق الموسعة التي يوفرونها داخل التجمعات الاقليمية ، مثل منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي افريقيا ، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا .

---

(٧) أخذ هذا التقدير من دراسة "عالم المبادلة" التي أعدها المعهد الأمريكي لتحليل اتجاهات التجارة ، ١٩٨٣ .

(٨) أنظر ID/WG.462/6 السالف الذكر .

ثالثا - مسائل للمناقشة

٣١ - ينبغي ، في اطار التغيّرات التي تحصل في الاقتصاد العالمي ، استئناد تنمية صناعة الآلات الزراعية في البلدان النامية اجمالا وفي افريقيا خصوصا الى الاعتماد المتزايد على الذات ، والتعاون فيما بين البلدان النامية وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . والمشتركون في المشاورة مدعوون ، في مداولاتهم الرامية الى التوصل الى فهم أوضح للمشاكل المرتبطة بالقطاع والنظر في اتخاذ التدابير اللازمة للتغلب على هذه المشاكل ، الى تركيز مناقشاتهم على المسائل التالية :

(أ) تقدير الامكانات المحددة للتعاون الأقاليمي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية ذاتها ، مع التأكيد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشتركة في تنمية صناعة الآلات الزراعية ؛

(ب) تحليل القيود الرئيسية ، الداخلية والخارجية ، بغية تسهيل هذا التعاون وتحسينه ؛

(ج) تنمية التعاون على بناء وتقوية المؤسسات التي تتناول التدريب ، والتصميم ، والبحث والتطوير ، والاصلاح ، والصيانة ، الخ . ومن الامكانات التي ينبغي النظر فيها ضمن هذا السياق متائمة المؤسسات الموجودة في البلدان النامية مع المؤسسات الموجودة في البلدان الصناعية أو في سائر البلدان النامية ، ببرامج عمل مترابطة محددة . ومن الامكانات الأخرى التي ينبغي النظر فيها تشجيع انشاء شبكات دون الاقليمية واقليمية لهذه المؤسسات ؛

(د) تبيّن الحوانب الرئيسية (التقنية والاقتصادية والقانونية) التي يجب النظر فيها بغية اقامة اطار للتعاون الصناعي . ومن الضروري ، في هذا السياق ، دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه مصارف التنمية الاقليمية في تمويل هذا التعاون ، والمساهمة التي يمكن أن تقدمها اليونيدو وسائر المنظمات الدولية في اقامة هذا الاطار .

- - - - -